

العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند: توسيع الآفاق "الإستراتيجية"

تلميذ أحمد

فبراير 2018

التراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2018، مصدر الصورة: Dennis Jarvis, Flickr

تلميذ أحمد

السفير الهندي السابق لدى دولة الإمارات العربية المتحدة.

تلميذ أحمد هو السفير الهندي السابق لدى دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية، وتولى أيضاً مهاماً دبلوماسية في الكويت وبغداد وصنعاء وكذلك في نيويورك، ولندن، وبريتوريا، وحصل السفير تلميذ أحمد على وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى تقديراً لمساهمته في تعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية والهند، وهو يشغل الآن كرسي أستاذية Ram Sathe في الدراسات الدولية بجامعة Symbiosis الدولية في مدينة بونه بالهند. والسفير تلميذ أحمد له العديد من المؤلفات عن الخليج والشرق الأوسط ومن المشاركين الدائمين في المؤتمرات الأكاديمية والمعلقين في وسائل الإعلام.



ملخص تنفيذي

- توسعت العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند بما يتجاوز مجالات التعاون التقليدية المتمثلة في الطاقة والتبادل التجاري والعمالة الهندية. فبجانب ذلك، يبحث البلدان عن فرص جديدة في الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، والتعاون في مجال الفضاء وتقنيات الطاقة النووية والطاقة المتجددة والزراعة في المناطق الجافة، وفي مقدمة ذلك كله الارتقاء بالعلاقات في مجالات الدفاع والأمن.
- صاغ البلدان هذه العلاقات الجديدة في صورة "اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة" تم التوقيع عليها في نيو دلهي في يناير 2017. وبخلاف مجالات التعاون "الثنائية" تضع الاتفاقية تصوراً لشراكة أكثر اتساعاً لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.
- تبحث هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية التعاون بين البلدين في ثلاثة مجالات معينة بالتحديد بحسب ما وردت في الاتفاقية وهي: الأمن الغذائي، وتعزيز التعاون في الأمن البحري في المحيط الهندي، وتدعيم الاستقرار الإقليمي من خلال إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وصياغة ترتيبات أمنية تعاونية، بمرور الوقت، في منطقة الشرق الأوسط.
- تشير الورقة البحثية إلى أن الاستثمارات، التي تضخها دولة الإمارات العربية المتحدة في التطوير التكنولوجي للقدرات الهندية في تخزين الغذاء في إطار مشروع "من المزرعة إلى الميناء"، ستؤدي إلى تجنب الهدر الهائل في المحاصيل الزراعية بالهند، ومن ثمّ يمكن استخدام الإنتاج الغذائي الفائض في تلبية متطلبات دولة الإمارات العربية المتحدة من الغذاء جزئياً.
- تبين الورقة البحثية أيضاً أن الأهمية البالغة لتعزيز التعاون في الأمن البحري في المحيط الهندي لا تقتصر على تحقيق الأمن الغذائي لكلا البلدين وإنما تمتد لتحقيق المصالح المشتركة بعيدة المدى للدول الواقعة على المحيط الهندي من أجل توسيع مشاريع الإمداد اللوجستي والتصدي لتغير المناخ.
- تشير النظرة التحليلية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند يُمكنهما صياغة مبادرة دبلوماسية والقيام بدور رائد فيها لإنشاء آليات للحوار بين الحكومات وتنسيق السياسات بين الدول المطلة على المحيط الهندي.
- وأخيراً وفي ضوء الرؤية المشتركة لكلا البلدين للتعاون الثنائي في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة كما ورد في التصريحات الرسمية لقادة البلدين، فإن الورقة البحثية توصي بالتعاون بين البلدين لتعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان.
- تحت الورقة البحثية كذلك البلدين على تسريع وتيرة التعاون بينهما في المجال الجديد والمعقد المتمثل في إرساء السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.
- كما تدعو الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة، ربما بالتعاون مع الدول الآسيوية الكبرى الأخرى ومنها الصين واليابان وكوريا الجنوبية، إلى البدء في محادثات غير رسمية بغية تكوين رؤية بعيدة المدى لصياغة ترتيبات أمنية تعاونية في المنطقة.

تفاصيل الموضوع

تمتد العلاقات بين الهند وبلدان الخليج منذ قرون عديدة، عندما عبّر أجداد شعوب هذه البلاد مياه المحيط الهندي وأقاموا قنوات للتواصل التجاري والديني والفكري والفلسفي والتي كانت بمثابة الأساس لصياغة هوية حضارية مشتركة لا تزال حاضرة حتى يومنا هذا.

ومن بين أبرز العوامل التي تقف وراء قوة ومرونة هذه العلاقات هو أنها تشهد تجديداً متواصلًا للوفاء بالاحتياجات المعاصرة. فإذا كانت الهند هي المصدر التقليدي للمواد الغذائية والمنسوجات ومنتجات الرفاهية للمنطقة، فإنها باتت أيضاً بعد فترة ازدهار النفط في السبعينات مصدراً رئيسياً للموارد البشرية للمساعدة في التوسع الهائل في منشآت البنية التحتية والصناعية والرعاية الاجتماعية في البلدان الخليجية المُتّيجة للنفط. وبالتالي فإن الجالية الهندية هي أكبر جالية وافدة في المنطقة.

وعلى الجانب الآخر وبما يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي للهند والذي يتراوح بين 6 إلى 8 بالمائة سنوياً فإن الهند أصبحت سوقاً رئيسياً لمنتجات الطاقة من دول الخليج، حيث تُصدّر دول الخليج في الوقت الحالي ما يقرب من 80 بالمائة من الواردات النفطية الهندية.¹

والآن ومع مطلع قرن جديد، وما يصاحبه من تغييرات في النظام العالمي، وتداعيات شديدة للابتكار التكنولوجي والعولمة، والتعبيرات المتزامنة عن الهويات والتطلعات الوطنية ودون الوطنية، هناك ضرورة لإعادة تشكيل العلاقات بين منطقة الخليج والهند. ومن الأهمية بمكان حماية وصون المصالح المتبادلة وأن تكون المنطقة أكثر استعداداً لمواكبة التيارات المتناقضة للتواصل العالمي القائم على العولمة من ناحية وتنامي الهويات الوطنية من الناحية الأخرى، وذلك كله في ضوء تصاعد سيناريوهات الصراع ولا سيما في الشرق الأوسط.

وتستدعي هذه التحديات الجديدة إعادة النظر في كيفية التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند لتحديد وإيجاد مجالات جديدة للتعاون بما يعود بالنفع على البلدين ويحقق المصالح الإقليمية. وتوسعى هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية إلى تسليط الضوء على هذا الدور الجديد.

ما أهمية الموضوع؟

يوعي تعزيز التعاون الذي شرع فيه قادة دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الهند على مدار العامين الماضيين والاتفاقات بعيدة المدى التي تم التوقيع عليها بين البلدين أن الطريق صار ممهداً لصياغة علاقة ثنائية جديدة بين البلدين. حيث يرتقي هذا التعاون بالعلاقة بين البلدين من "علاقة صداقة إلى علاقة إستراتيجية شاملة".² ولا يسهم ذلك في تعزيز مصالح البلدين وحسب وإنما يدعم الأمن في المنطقة والذي يرتبط به ازدهار البلدين بل وحتى مصيرهما إلى حد بعيد.

وبجانب التحديات الداخلية المتمثلة في تطورات الشباب والتي تشكلت في عالم تسود فيه العولمة ووسائل الاتصال التكنولوجي، فإن الشرق الأوسط يغوص في صراعات قديمة الأزل على أساس الهوية العرقية والطائفية والدينية. ويرجع ذلك إلى نقاط الضعف الأمنية ويخفي وراءه مجالات التنافس الإستراتيجية التقليدية مما يهدد ازدهار الدول والشعوب في الشرق الأوسط، بل وبقيّة دول آسيا والتي تعتمد اعتماداً شديداً في تطورها ونموها على روابطها مع دول الخليج في الطاقة والاقتصاد وتصدير العمالة الوافدة.

وبما أن المنطقة لا يوجد فيها، بحسب ما يبدو، قوة إقليمية أو خارجية ذات تأثير في تعزيز عملية السلام، فإن هذه النظرة التحليلية تقترح أن تشرع الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة في مساعي دبلوماسية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وتبين الورقة البحثية أن هذا التعاون هو مجال جديد للعلاقات بين البلدين، وتوضح إن البلدين في موقع يؤهلها تماماً للريادة في هذه المبادرة.

ورغبةً في التصدي لتحديات الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط على المدى البعيد، فإن الورقة البحثية توصي بالتعاون بين البلدين للتحرك على التوصل إلى ترتيبات أمنية "إقليمية" جديدة.

المصالح المشتركة بين البلدين

كانت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي نارندا مودي إلى أبو ظبي في 16 أغسطس 2015 هي أول زيارة لرئيس وزراء هندي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة منذ 34 عاماً. ووضعت هذه الزيارة التي استمرت لمدة يومين والتقى فيها القيادة السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة وممثلي قطاع الأعمال برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، الأساس لنمو جديد من العلاقات بين البلدين.

فقد اتسعت العلاقات لتشمل مجالات لم تكن موجودة من قبل ومنها التعاون الأمني والدفاعي والتعاون في التقنيات الرائدة كالفضاء الجوي والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة والزراعة في الأراضي الجافة وحماية البيئة الصراوية والتقنيات المتطورة للرعاية الصحية والتنمية العمرانية.

كما سعى قادة البلدين إلى توسيع نطاق العلاقات بما يتجاوز العلاقات الثنائية؛ فقد ناقشوا التهديدات المشتركة للسلام والأمن الإقليمي ولا سيما مخاطر التطرف الديني والإرهاب. وبناء على "الشراكة الإستراتيجية الطبيعية" بينهما³ اتفق قادة البلدين على السعي معاً لتحقيق "رؤية القرن الآسيوي".⁴

وانعكس عمق المصالح المشتركة بين البلدين والعلاقة الشخصية المثينة بين قادهما في السرعة التي ردّ بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الزيارة إلى الهند في فبراير 2016، وبعد ذلك حضوره احتفالات يوم الجمهورية في نيو دلهي كأحد الضيوف الرئيسيين في يناير 2017. وتضمن البيان المشترك بين البلدين العديد من الأفكار والمبادرات التي تمت بلورتها في محادثات سابقة.⁵

ولم تقتصر اتفاقية "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" التي تم التوقيع عليها أثناء الزيارة على مناقشة مخاوف البلدين بشأن الأمن الإقليمي، وإنما شملت أيضاً نقاطاً محددة لتعزيز المصالح المشتركة بين البلدين.

ومن بين مجالات التعاون العديدة التي تضمنتها الاتفاقية، تبرز ثلاث أفكار للتعاون المشترك نظراً لجدتها وتداعياتها على المصالح بعيدة المدى لكلا البلدين ومصالح الدول المجاورة لهما وهي الأمن الغذائي، وتعزيز التعاون في الأمن البحري في المحيط الهندي، وتدعيم الأمن والاستقرار الإقليمي.

الأمن الغذائي

وفي ضوء هذه التحديات وغيرها من المخاوف المرتبطة بالآثار المحتملة لتغير المناخ على الزراعة، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذ العديد من المبادرات ومنها تعيين سعادة مريم المهيري في أكتوبر 2017 كوزير دولة للأمن الغذائي.

وتحولت دولة الإمارات العربية المتحدة الآن إلى الاستثمار في الشركات الزراعية في الدول المتقدمة نسبياً ومنها صربيا وبولندا وأوكرانيا. ولما كانت هذه الدول لديها فائض في إنتاج الغذاء، فإن ملكية الأجانب للأراضي الصالحة للزراعة فيها لا تثير أي مخاوف بين سكانها.⁸ وبالمثل طاولت الدولة زيادة قدراتها المحلية على إنتاج الغذاء باستخدام نظم الري الحديثة وعالية الكفاءة، ولكنها لم تحقق إلا نتائج محدودة.

مشروع من المزرعة إلى الميناء

تُظهر هذه النبذة أن هناك فرصاً جديرة بالاهتمام للتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند في هذا المجال الحساس المتعلق بالأمن الغذائي بما يعود بالنفع على كلا البلدين. وبدأت هذه الجهود بمشروع رائد يسمى "من المزرعة إلى الميناء" والذي يتضمن مساحة زراعية للأغراض التجارية يتم إنتاج محاصيلها للاستهلاك في أسواق الغذاء بدولة الإمارات العربية المتحدة مع إنشاء منشآت بنية تحتية لوجيستية خاصة بهذه المنطقة إلى الميناء مباشرة.⁹

وتشمل هذه المزرعة أيضاً منشآت للصناعات الزراعية. وفي حقيقة الأمر فإنه نظراً للإنتاج الهندي الضخم من الفواكه والخضروات وكميات الهدر الكبيرة الناتجة عن سوء التخزين، فإن قطاع تصنيع وتجهيز الأغذية يتيح إمكانيات هائلة للتعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند وبخاصة في الاستثمار.

وتبرز أهمية هذه الشراكة في ضوء المؤشرات التالية المتعلقة بأوجه القصور الهندية في قطاع تخزين الغذاء.

- تفقد الهند ما يقرب من 21 مليون طن من القمح سنوياً، أي ما يعادل إنتاج أستراليا كاملاً من القمح، وتُقدَّر قيمته بـ 8.3 مليار دولار أمريكي بسبب سوء منشآت التخزين والتوزيع. ويشير مكتب التدقيق

في البيان المشترك لعام 2017 اتفق البلدان على أن "ضمان الأمن الغذائي لا يزال أحد المجالات ذات الأولوية العالية". ثم سرد البيان بعض المقترحات المحددة في هذا الصدد ومنها مجمعات الأمن الغذائي، وتصنيع وتجهيز الأغذية، واستخدام التكنولوجيا في تخزين وحفظ وتعبئة وتغليف وتسويق الأغذية. وعندما ننظر إلى هذه العناصر مجتمعة، نجد أنها تغطي كافة مراحل سلسلة إنتاج الغذاء، وهي بمثابة تضامن لكافة جهود البلدين في هذا النمط الجديد من التعاون.

ونظراً لندرة المياه والأراضي القابلة للزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تستورد ما يقرب من 90 بالمائة من احتياجاتها الغذائية. ونتيجة لذلك فإنها تضع مصالح الأمن الغذائي بعيد المدى لها على رأس الأولويات، وتخشى على وجه التحديد احتمال حدوث اضطراب في الإمدادات الغذائية جراء تقلبات الأسواق أو التقلبات السياسية. فقد عانت من ذلك بشدة في أزمة الغذاء العالمية في 2007-2008 بينما ارتفعت أسعار الأرز العالمية على سبيل المثال بنسبة 217 بالمائة.⁶

وتفاقت الأزمة جراء القيود التي فرضها المُصدِّرون الرئيسيون إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ومنهم الهند وروسيا وفيتنام والأرجنتين على صادراتهم إلى الدولة، مما لفت انتباه قادة دولة الإمارات إلى مخاطر الأمن الغذائي وجعلهم ينظرون إليه باعتباره أحد التحديات الوطنية.

وسعيًا لمواجهة هذا التحدي، شرعت دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى إلى الاستئثار بحقوق حصرية على الحاصلات الزراعية من خلال شراء أو الحصول على أراضي قابلة للزراعة بنظام التأجير لمدة طويلة في بعض الدول الأفريقية والآسيوية ومنها السودان وأثيوبيا وباكستان.

ولكن لم تنجح هذه التجربة نجاحاً تاماً. فالبرغم من خصوبة الأراضي إلا أن هناك ضعفًا في المنشآت المخصصة لخدمتها ومنها البنية التحتية اللوجيستية والأطر القانونية والتنظيم والإدارة، كما أن السيطرة الأجنبية على الأراضي الزراعية أثارت حساسية شديدة للغاية بين السكان المحليين ومعارضة مقترنة بالعنف في بعض الأحيان.⁷

المربع الأول: الأمن الغذائي مقابل أمن الطاقة

من المثير للاهتمام أن مشروع الأمن الغذائي ربما يُنظر إليه باعتباره خطوةً مقابلةً نظير إسهام دولة الإمارات مؤخرًا في مساعي الهند لتحقيق أمن الطاقة. فقد اتفقت شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) ومؤسسة الاحتياطات البترولية الإستراتيجية Strategic Petroleum Reserves Ltd الهندية في يناير 2017 على إنشاء منشأة تخزين احتياطات إستراتيجية من النفط الخام في مدينة مانجلور بجنوب الهند. وستقوم شركة أدنوك بتخزين ما يقرب من 6 مليون برميل من النفط في هذه المنشأة، مما يعني استغلال نصف الطاقة التخزينية تقريباً.

واتقاءً لمخاطر أمن الطاقة في ضوء استيراد الهند لمعظم احتياجاتها النفطية، فإن نيودلهي تبني منشآت لتخزين النفط لحالات الطوارئ بسعة 36.87 مليون برميل من النفط أي ما يعادل 10 أيام تقريباً من متوسط الطلب المحلي على النفط في اليوم.

وصرَّح معالي الدكتور سلطان الجابر، وزير الدولة الإماراتي والرئيس التنفيذي لمجموعة شركات أدنوك، قائلاً "نحن لن نستغل منشأة مانجلور في البناء على علاقات العمل الحالية لنا في جميع أنحاء الهند وحسب، وإنما نسعى أيضاً لبحث فرص جديدة في صناعات المصب للمجموعة المتنامية من المنتجات المكررة والمنتجات البتروكيمياوية لمجموعة أدنوك".¹³

وفي حين أن الاتفاق المبرم بين الطرفين يمنح الهند الأولوية في الحصول على النفط الخام المُخزَّن في حالات الطوارئ إلا أن شركة أدنوك سيكون لها الحق في نقل الشحنات النفطية استجابةً لأي تغيير في الطلب التجاري على النفط.

الهندي على الإنفاق الحكومي إلى أن الهند تفتقر إلى المستودعات الملائمة لتخزين 33 مليون طن من الحبوب الغذائية التي ينتجها المزارعون.¹⁰

• بالمثل تفقد الهند ما يقرب من 21 مليون طن من الخضروات و12 مليون طن من الفواكه سنوياً بسبب عدم وجود وسائل التخزين البارد لها.¹¹

• إجمالاً تشير تقديرات المحللين إلى أن الهند تفقد ما يعادل 13 بالمائة سنوياً من إجمالي الناتج المحلي الوطني لها سنوياً بسبب الهدر في سلسلة الإمداد للحبوب الغذائية.¹²

ويُفصح هذا الواقع في كلا البلدين المجال أمام العديد من الفرص الاستثمارية لدولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع الشؤون اللوجستية المتعلقة بالزراعة في الهند. وربما يسفر هذا التعاون التكنولوجي عن تجنب هدر كميات كبيرة من الحبوب والأغذية المصنعة مما يزيد من المخزون المحلي ويغني بجزء من الاحتياجات الغذائية لدولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً.

المربع الثاني: رؤية SAGAR (الأمن والنمو للجميع في المنطقة)

تُروج الهند لفكرة "الاقتصاد الأزرق" القائم على المحيط الهندي والتي يمكن من خلالها ربط التنمية الاقتصادية المستدامة بالجوانب الأمنية أيضاً. وقال رئيس الوزراء الهندي نارنندا مودي في إعلانه عن رؤية SAGAR (والتي تعني "محيط" في اللغة الهندية) في موريشيوس في مارس 2015 " نحن نسعى لمستقبل للمحيط الهندي يرتقي إلى اسم SAGAR... فهدفنا أن يسود مناخ من الثقة والشفافية والاحترام للقواعد والثوابت البحرية الدولية من قِبَل جميع البلدان، وأن نراعي مصالح بعضنا بعض، وأن نتوصل لحلول سلمية للقضايا الأمنية البحرية، وأن نحرز وتيرة التعاون البحري".²⁵

ومن بين الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي والتي تتزايد أهميتها في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو "خطر المضائق". ويُقصد بذلك أن الواردات الغذائية القادمة إلى هذه البلدان تمرّ عبر مضائق بحرية، وهذه المضائق مُعرضة بدورها للمخاطر الجيوسياسية ومخاطر تغير المناخ. ودفعت هذه المخاوف، بجانب عوامل أخرى، التعاون بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة في الأمن البحري إلى واجهة الصدارة.

التعاون البحري

أعرب البلدان في البيان المشترك لعام 2017 عن عزمهما التعاون في مكافحة القرصنة "في المجال البحري المشترك بينهما في منطقة الخليج والمحيط الهندي". وأضاف البيان أن البلدين يسعيان "لتبادل الخبرات في الأمن البحري بما في ذلك إجراء تدريبات وتمارين بحرية مشتركة لمكافحة القرصنة".

ويشير البيان في بقية أجزائه إلى اتفاق قادة البلدين على التعاون في الجوانب الأمنية ومنها مكافحة الإرهاب والأمن البحري والأمن الإلكتروني باعتبار ذلك "ركيزة أساسية في الشراكة الإستراتيجية الثنائية بينهما".¹⁴

ومن بين أبرز أسباب التعاون في الأمن البحري بالمحيط الهندي هو التوسع المطرد في علاقات الطاقة والعلاقات الاقتصادية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبقية دول آسيا. كما أن الروابط الاقتصادية بين دول منطقة المحيط الهندي في عدة مجالات ومنها الطاقة والتجارة والاستثمارات والموارد البشرية هي فعلاً على درجة من الأهمية والتنوع يجعل من الدقة وصفها بأنها تُشكّل "طرق الحرير الجديدة" في القرن الحادي والعشرين.¹⁵

ونستعرض أدناه بعض الجوانب الهامة لهذه الروابط.

• تتجه معظم الصادرات النفطية الخليجية في الوقت الراهن إلى الدول الآسيوية. وتتجاوز صادرات الدول الخليجية إلى الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ثلاثة أضعاف صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ومن المنتظر أن تنمو بمعدل ثابت على مدار العقدين القادمين.¹⁶

• في الوقت الحالي تُستهلك نسبة 55 من النفط الخام القادم من الشرق الأوسط في الدول الآسيوية وكذلك الحال بالنسبة لـ 95 بالمائة من الغاز. وبطول عام 2040، سيتم استهلاك 90 بالمائة من الإنتاج النفطي من دول الشرق الأوسط في آسيا.¹⁷

• تحصل الهند الآن على 80 بالمائة من احتياجاتها النفطية من الخليج، في حين تحصل الصين على 70 بالمائة، وتستورد كل من اليابان وكوريا الجنوبية ما يزيد عن 90 بالمائة من احتياجاتها النفطية من المنطقة.¹⁸

• نسبة 30 بالمائة من التجارة الدولية تتم الآن بين بلدان الجنوب و40 بالمائة من إجمالي التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي هو مع الدول الآسيوية.¹⁹

• تمرُّ نسبة 90 تقريباً من الواردات الغذائية لدول مجلس التعاون الخليجي من مضائق بحرية في المنطقة وهي قناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز.²⁰

هذه العوامل هي بمثابة الأسس التي يقوم عليها التعاون بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند في الأمن البحري. وتتزامن هذه الاقتراحات مع الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء موطئ قدم لها في المنطقة المضطربة بغرب المحيط الهندي.

ففي أكتوبر 2016 أعلن أحمد محمد سيلانيو رئيس جمهورية أرض الصومال المعلنة من طرف واحد، وهي جزء من الصومال رسمياً، أن حكومته أبرمت مذكرة تفاهم مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء قواعد بحرية وجوية إماراتية في مدينة بربرة. وتأتي هذه الاتفاقية في أعقاب الاتفاق الذي تم إبرامه بين حكومة أرض الصومال وشركة مؤاندي دبي العالمية الإماراتية تستثمر بموجبه الأخيرة 442 مليون دولار أمريكي لتطوير ميناء بربرة.²¹

في 1855، وصف الرّاقلة البريطاني ريتشارد برتون بربرة بأنها "المفتاح الحقيقي للبحر الأحمر، ومركز التجارة لشرق أفريقيا، والمكان الوحيد الآمن للشحن" على امتداد سواحل شرق أفريقيا. ولا تزال المنطقة تحتفظ بأهميتها الجيوسياسية والتجارية حتى يومنا هذا.

2. تمثيل الجميع؛ ففي نهاية المطاف يجب أن تصبح كافة الدول المطلة على المحيط الهندي أعضاء في المبادرة، ولسهولة اتخاذ القرار قد تكون العضوية محدودة في المراحل المبدئية للمبادرة.

3. الطابع التدريجي للمبادرة فيما يخص الدور الأمني، حيث يتيح ذلك سرعة اتخاذ القرار بالتوافق ويساعد المشاركين في صياغة مضمون ونظام عمل هذا الهيكل الجديد.

ينبغي أن يكون الأعضاء البارزون في المبادرة هم الأعضاء العاملون والأعضاء المراقبون في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي مع إلغاء التفرقة بين الأعضاء العاملين والأعضاء المراقبين. وربما يتاح الانضمام إلى المبادرة لأعضاء جدد من مختلف التجمعات دون المستوى الإقليمي.

المسؤوليات الرئيسية المقترحة لرابطة الدول المطلة على المحيط الهندي بعد إصلحها هي كما يلي:

- ضمان حرية الملاحة للسفن التجارية.
- الاستغلال المستدام والعاقل للثروات الطبيعية في المحيط الهندي.
- وضع القواعد المنظمة لتعزيز إجراءات الوقاية من الكوارث والإغاثة، علاوة على عمليات البحث والإنقاذ.
- مكافحة القرصنة والإرهاب والتخريب والانتشار غير المشروع للأسلحة.
- إدارة التنافس البحري الدولي.²⁴

دولة الإمارات العربية المتحدة والهند في موقع يؤهلها تماماً لإطلاق هذه المبادرة والقيام بدور رائد فيها. فكلتا البلدين من الأعضاء النشطين في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي والندوة البحرية لدول المحيط الهندي، لأن مصالحهما بعيدة المدى في مجال الطاقة والمجال الاقتصادي والمصالح الأمنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار في حوض الدول المطلة على المحيط الهندي ولا سيما جنوب وغرب آسيا.

ونشير ثانية إلى أن الموقع الإستراتيجي للهند يمنحها دوراً مركزياً في التجارة والأمن عبر المحيط الهندي، وعلى الجانب الآخر فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لها دور بارز في شؤون الخليج والشرق الأوسط والقرن الأفريقي. كما أن الهند لديها قدرات بحرية وتجارة بحرية قوية، في حين أن دولة الإمارات العربية المتحدة لها مكانة رائدة في الطاقة والتجارة والتمويل والشؤون اللوجستية الإقليمية.

وكلتا البلدين تساورهما المخاوف أيضاً بشأن تداعيات تغير المناخ والتدهور البيئي. ويصدق القول نفسه على حماية الموارد في المحيط الهندي. ومنذ إعصار تسونامي 2004، سطرّت الهند لنفسها سجلاً ممتازاً في الإغاثة من الكوارث والمساعدات الإنسانية عبر المحيط الهندي.

والأهم من ذلك كله أن دولة الإمارات العربية المتحدة والهند تربطهما أقوى علاقات ممكنة في المجالات الدبلوماسية والطاقة والشؤون الاقتصادية والإستراتيجية مع كافة الدول الرئيسية تقريباً سواء من بين البلدان المطلة على المحيط الهندي أو خارجها. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة، بما تنفذه من برنامج للمساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم والسمعة التي تستحقها كدولة معتدلة وحديثة وتنتطلع للمستقبل ونشر التكنولوجيا وتحقيق الرفاهية، لها صورة إيجابية في جميع أنحاء المنطقة.

وترتبط الهند بعلاقات وثيقة مع بلدان الخليج، حتى مع تلك البلدان التي توجد خلافات بينها. وأقامت أيضاً علاقات قوية ثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المكونة من جزر في المحيط الهندي ومنها سريلانكا

وتهدف القاعدة البحرية الإماراتية في بربرة إلى الجبلولة دون حصول جماعة الحوثيين في اليمن على مساعدات خارجية، وتضيف إلى الوجود البحري الإماراتي في مدينة عصب في إريتريا.²² وتضمن هذه القاعدة أن دولة الإمارات العربية المتحدة لديها القدرة فعلاً على إحباط أي محاولات لإعاقة حرية تدفق الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن مروراً بمضيق باب المندب من قِبَل الخصوم السياسيين أو الجماعات المتطرفة أو القراصنة. كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة تقوم بتدريب قوات الأمن في أرض الصومال على مكافحة الإرهاب، بحيث تستطيع هذه القوات مواجهة متطرفي حركة الشباب في الصومال.

ورغم أن الهند لديها حضور أوسع بكثير في المحيط الهندي ومخاوف أشد نطاقاً تجاه المستجدات الأخيرة في المنطقة ولا سيما أنشطة القوات البحرية الصينية في هذه المياه إلا أن الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة لديها من المصالح المشتركة ما يبرر تعاونهما في الأمن البحري.

فقد أصبح المحيط الهندي، والذي له أهمية بالغة للأوراق ورفاه مليارات البشر في الدول المطلة عليه، ساحة التنافس والصراع حيث أنتجت الدول الفاشلة والدول التي في طريقها للفشل قوى خطيرة للخراب والدمار. وتسببت الأهمية الجغرافية والاقتصادية لهذا المحيط في توترات جيوسياسية ومواجهات تغلي تحت السطح في الوقت الحالي ولكنها قد تنفجر عند أبسط شرارة وتتحول إلى صراعات واسعة ومدمرة.

ويعني غياب نظام متكامل لإدارة الجوانب الأمنية أنه لا توجد محافل ذات تأثير للحوار وتسوية النزاعات. ويعني أيضاً أن بعض المجالات المثيرة للقلق على المدى البعيد ومنها تغير المناخ وتدهور البيئة لا تحظى بالاهتمام الشديد وعالي المستوى الذي تستحقه على نحو عاجل. وكما عبّر عن ذلك Lee Corder في عبارات بليغة:

"النطاق البحري هو المجال التي تتقارب فيه معظم مصالح الدول المطلة على المحيط الهندي، وهو مجال ضرورة التعاون الأمني فيه أكثر إلحاحاً. وهو المجال أيضاً الذي توجد فيه أفضل الفرص لاستحداث الآليات، وفي نهاية المطاف العادات، للتعاون الأمني والذي قد يكون له في المستقبل تطبيقات لتنفيذ أجدات أمنية أكثر إثارة للجدل."²³

منطقة المحيط الهندي بها مؤسستان تضمان الدول المطلة على المحيط، والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة من الأعضاء البارزين فيهما وهما: رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي (إيورا) وهي ملتقى لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها وعددها 21 دولة، والرابطة الثانية هي الندوة البحرية لدول المحيط الهندي (أيونز) والتي تجمع قادة القوات البحرية من الدول الخمسة وثلاثين الأعضاء فيها لمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن البحري. غير أنه لا توجد ترتيبات مؤسسية في أي من الرابطتين لمناقشة وتنسيق السياسات وخطط العمل المتعلقة بالأمن والاستقرار في المحيط الهندي كاملاً.

المبادرة الدبلوماسية للمحيط الهندي

تستطيع الهند، بالاشتراك مع دولة الإمارات العربية المتحدة، صياغة مبادرة دبلوماسية والقيام بدور رائد فيها لإنشاء آليات للحوار بين الحكومات وتنسيق السياسات بين الدول الواقعة على المحيط الهندي. وهذه المبادرة سيكون لها ثلاث خصائص:

1. ذات طبيعة دبلوماسية بمعنى أن القوات المسلحة للدول الأعضاء فيها لن تنهض بأي دور في تدعيم أهداف المبادرة، رغم أن حكومات الدول المشاركة يُمكن أن تكلفها بأدوار معينة عند الحاجة.

ففي 2015، تحدث قادة البلدين عن "ضرورة تعميق الشراكة الإستراتيجية" في هذه "الأوقات المضطربة". كما حددوا مضمون "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" والتي تضمنت ضرورة "العمل معاً لتعزيز السلام والمصالحة والاستقرار وتمثيل الجميع والتعاون في منطقة جنوب آسيا والخليج وغرب آسيا ككل".²⁷

وبالمثل تضمن البيان المشترك لعام 2017 الإشارة أن إلى قادة البلدين "يعتزمان توسيع نطاق الشراكة بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة بما يعود بالنفع على البلدين، ولتعزيز السلم والاستقرار والرخاء في منطقتهم، ولتحسين أحوال العالم". وفي البيان أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تطلعها لقيام الهند "بدور متنامٍ في الشؤون الإقليمية والدولية". وردت الهند بالتأكيد على أن "التقارب بيننا يمكن أن يساعد في إرساء الاستقرار في المنطقة".

وفي الحقيقة، ينظر الباحث محمد سنان سيتش بسنغافورة إلى مشاركة القوات الإماراتية في العرض العسكري في يوم الجمهورية الهندي في 2017 ليس باعتباره تعبيراً عن الشراكة الإستراتيجية وحسب وإنما بمثابة "تخلص من المحظورات السياسية" بين كلا البلدين.²⁸

تهدئة الأزمات

يُفسح هذا التعاون المجال لإطلاق مبادرة قوية بين الإمارات والهند لمعالجة الانقسام في الشرق الأوسط وتعزيز الأمن في المنطقة بما يحقق رؤى قادة البلدين.

أفغانستان نقطة انطلاق جيدة. فكل من الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة لديهما التزام طويل الأمد بوحدة أفغانستان وسلامة أراضيها ورفاهتها. ومنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تسهم دولة الإمارات العربية المتحدة بقواتها في إرساء الأمن في أفغانستان، وتقدم أيضاً مساعدات إنمائية كبيرة جداً.

ودفعت دولة الإمارات ثمناً غالياً لهذه المشاركة بمقتل السفير الإماراتي سعادة جمعة الكعبي ومسؤولين آخرين بهجوم إرهابي في قندهار في فبراير 2017، وهو الهجوم الأول من نوعه على مسؤول دبلوماسي عربي منذ أربعة عقود تقريباً.

وتبدي الهند أيضاً اهتماماً عميقاً بوحدة أفغانستان وتنميتها، وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة مخاوفها بشأن تأثير حركة طالبان والجماعات المتطرفة المنبثقة عنها في باكستان وفي أفغانستان ذاتها. وفي الحقيقة تضمن البيان المشترك بين البلدين لعام 2017 النص على "رفضهما لأي جهود - خاصة من قبل الدول في استخدام الدين لتبرير ودعم ورعاية الإرهاب ضد البلدان الأخرى"، ونأشد كافة البلدان بـ "السيطرة على أنشطة ما يسمى بالجهات الفاعلة من غير الدول".

وقد تعاونت دولة الإمارات العربية المتحدة مع الهند في محاربة العناصر المتطرفة في أفغانستان وتنسيق المساعدات الإنمائية ومشاريع البنية التحتية والشؤون اللوجيستية في هذا البلد، مما يسهم مساهمة إيجابية في الحرب التي تشنها أفغانستان على حركة طالبان، ويساعد في بناء قدرات قوات الأمن الأفغانية، ويعزز الوحدة الوطنية من خلال تثبيت دعائم الحكومة المركزية في كابل.

وموريشيوس وسيشل وجزر المالديف، ولها علاقات وثيقة مع الدول الرئيسية بمنطقة المحيط الهندي وهي المملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وأندونيسيا وإستراتاليا.

ومع هذا فإن نجاح التعاون البحري على المدى البعيد يقتضي التعاون بين الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة أنشطة التنافس والمواجهة الأقرب من حدودهما؛ أي في الشرق الأوسط ذاته.

الأمن والاستقرار الإقليمي

بعد الاضطرابات التي حدثت في العالم العربي في 2011 وتسببت في الإطاحة ببعض الأنظمة العربية، وفتحت الباب للصراع الأهلي في سورية وليبيا واليمن وانتشار العناصر المتطرفة في العراق وسورية في صورة تنظيم داعش، تدهور الوضع الأمني في الشرق الأوسط تدهوراً شديداً. والآن فإن أكبر قوتين إقليميتين، وهما إيران والمملكة العربية السعودية، طرفان رئيسيان في حروب بالوكالة على جبهتين في سورية واليمن، ويصوغ كلا البلدين تنافسهما الإستراتيجي بلغة طائفية.

المربع الثالث: خطة للإنتاج المشترك للطائرات

بجانب الأمن البحري، من بين المجالات الأخرى ذات الأهمية الإستراتيجية في العلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والهند الاتفاق على التعاون في القطاع الدفاعي؛ على سبيل المثال الإنتاج المشترك للمعدات والطائرات الدفاعية وخصوصاً طائرات رافال المقاتلة. وقال المسؤول في وزارة الشؤون الخارجية الهندية أمار سينها: "نحن نبحت التعاون في نظم التسليح، ونبحت التعاون في ناقلات الجنود المدرعة. ونبحت الإنتاج المشترك للطائرات...فعلى سبيل المثال هناك بعض الاهتمام بطائرات رافال حيث إننا نشترها الآن ودولة الإمارات العربية المتحدة تستخدمها. وهذا هو أحد الجوانب التي يمكننا التعاون فيها من حيث الجزء الذي سيتم تصنيعه من طائرات الرافال في الهند. وهذه هي المجالات التي حددناها وستعاون فيها".²⁹

وفي هذه الفترة التي تعم فيها الأزمات، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تُعيد صياغة دورها في الشؤون الإقليمية والدولية. ويقول المطلعون إن دولة الإمارات العربية المتحدة نفذت ذلك من خلال المزج الذكي بين القوة الناعمة والقوة الصلبة والقوة "الذكية" عن طريق استغلال المساعدات الإنسانية إلى ما يزيد عن 150 دولة والقوة العسكرية في سورية وليبيا واليمن دفاعاً عن مصالحها وفي عمليات مكافحة الإرهاب.²⁶

ففي مجال القوة الذكية، يتمثل النهج الرئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة في العلاقات متعددة الأطراف بناء على عضويتها في المنظمات الإقليمية والدولية الهامة، وعلاقتها التجارية مع جميع دول العالم، والتزامها بالحلوس الدبلوماسية حيثما أمكن.

وينبغي النظر إلى تعزيز دولة الإمارات العربية المتحدة لعلاقتها مع الهند من هذا المنظور. ويضع البيانان المشتركان لعامي 2015 و2017 تصوراً لاضطلاع البلدين بدور أكبر يغطي المنطقة بأكملها في تعزيز الأمن.

ومن بين الفوائد الأخرى لتحقيق السلام وإرساء الاستقرار في المنطقة هو أنه يسمح للبلدان المطلية على المحيط الهندي بالسعي لتوسيع خطوط الاتصال اللوجستية الإقليمية كمشاريع عابرة لدول آسيا بأكملها. وهذا لا يعني احتضان المشاريع التي تقترحها الصين كما هو الحال في مبادرة الحزام والطريق وحسب، وإنما أيضاً المشاريع التي تطرحها الهند من إيران إلى أفغانستان ووسط آسيا وروسيا وغرب أوروبا، ومنها الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب.

وستطرح هذه المبادرة المشتركة بين الإمارات والهند، لأول مرة منذ قرن من الزمان، نهجاً غير عسكري لإرساء الأمن الإقليمي يقوم على المشاركة النشطة لدول المنطقة ذاتها للنهوض بأدوار رئيسية. وبنفس القدر من الأهمية فإن هذه المبادرة لن تستبعد الدول الأخرى، ومنها القوى الغربية، التي لها مصلحة في تحقيق الأمن الإقليمي.

وتضمن الترتيبات الأمنية التعاونية التي تجمع الشرق الأوسط كاملاً القضاء على الاختلافات بين دول المنطقة في مهدها، لأن هذه الخلافات بدون محافل مجدية للحوار قد تخرج عن نطاق السيطرة وربما تصبح "تهديدات وجودية". وبمرور الوقت ستزيد إجراءات بناء الثقة، والتي من الممكن إضفاء الطابع المؤسسي عليها في صورة مجموعات عمل مشتركة متخصصة، من الاستقرار في المنطقة بأكملها وتعزيز التعاون في المشاريع التنموية.

وهذا الهدف هو أسمى إنجاز يمكن أن تحققه "الشراكة الإستراتيجية الشاملة" التي وضع قادة دولة الإمارات والهند تصوراً لها في يناير 2017 لصالح شعوبهم وللدول المجاورة لهم.

غير أن الوضع المتدهور في الشرق الأوسط هو الذي يستدعي التعاون العاجل بين البلدين لإرساء الأمن والاستقرار. ويبدو في الظاهر أن هذا هو أحد التحديات الهائلة؛ فالشرق الأوسط منطقة تمزقتها الصراعات والنزاعات بين الدول، والهند تبدي حتى الآن امتعاضاً تجاه إشراك نفسها دبلوماسياً في النزاعات بين دول المنطقة.

ولكن الهند لم تعد بإمكانها الوقوف موقف المتفرج، فنظراً لمصالحها بعيدة المدى والتي ترتبط ارتباطاً محورياً بأمن الطاقة، والازدهار والرفاهية الاقتصادية للجالية الهندية المكونة من ثماني مليون نسمة في الخليج، فإن الهند لديها كل الدوافع التي تدعوها إلى إطلاق مبادرات دبلوماسية للمساهمة في إرساء الاستقرار في المنطقة.

وفي ذات الوقت وفي ضوء أهمية الاستقرار لمواصلة مسيرة التنمية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن دولة الإمارات يمكنها التنسيق مع الهند لإيجاد سبل مبتكرة لإحلال السلام الإقليمي في وقت لا يبدو فيه أن هناك أي قوة إقليمية أو فوق المستوى الإقليمي لديها القدرة أو الرغبة لإيقاف موجة الصراعات.

وربما تكون الخطوة الأولى للبحث عن مبادرات مبتكرة وغير تقليدية هي عقد اجتماع مغلّق بين مسؤولي دولة الإمارات العربية المتحدة والهند، في البداية بشكل غير رسمي، بمشاركة بعض القوى الآسيوية الكبرى أيضاً ومنها الصين واليابان وكوريا الجنوبية من بين دول أخرى والذين تساورهم نفس المخاوف ولديهم مصالح وأهداف مشتركة فيما يتعلق بمنطقة الخليج.

ويُحتمل أن تُمهّد هذه الجهود الطريق لمشروع أوسع وأكثر طموحاً على المدى البعيد وهو وضع ترتيبات جديدة للأمن الجماعي بمشاركة الأطراف الإقليمية والقوى الآسيوية والأوروبية علاوة على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وستحظى مثل هذه المبادرة الدبلوماسية بثقل كبير ومصداقية عالية نظراً لمشاركة كافة القوى الدولية الكبرى فيها.

هناك ضرورة مُلحة لإطلاق هذه المبادرات الرامية لتحقيق السلام في هذا الوقت الذي يسوده الاضطراب الشديد في النظام الإقليمي بالإضافة إلى التحديات الناجمة عن فترة ما بعد النفط والطفرة التكنولوجية والتطلعات الجديدة التي تتشكل في مختلف أرجاء الشرق الأوسط.

الخاتمة

تحقيق السلام وإرساء الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط سيكون له تداعيات إيجابية ملموسة على هذه المنطقة خصوصاً ومنطقة غرب المحيط الهندي عموماً من ناحية الأمن الغذائي الإقليمي وروابط الإمداد اللوجستية.

وتستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة والهند تعزيز الروابط القائمة على الغذاء في المنطقة كلها من خلال تحديث منشآت إنتاج وتخزين وتوزيع الغذاء وتحسين جودة الأغذية عن طريق الأبحاث والتطوير، مما يزيد من الإنتاج الغذائي ويقلل من احتمالات حدوث اضطرابات في الإمداد.

Endnotes

- 1) India set to ramp up oil imports from UAE," *Gulf News*, 10 February 2016.
- 2) UAE-India joint statement as Sheikh Mohammed bin Zayed wraps up successful visit," *The National* (UAE), 12 February 2016.
- 3) Joint statement between the United Arab Emirates and the Republic of India," *The Hindu* (India), 17 August 2015.
- 4) Ibid., "UAE-India joint statement..." 2016.
- 5) New impetus in UAE-India relations with 14 agreements," *Gulf News* (UAE), 25 January 2017.
- 6) The global food price crisis: Lessons and ideas for relief planners and managers," www.alnap.org, 1 November 2008.
- 7) Andy Spiess, "Food Security in the Gulf Cooperation Council Economies," GCC Network for Drylands Research and Development and University (Hamburg, 2011); Abigail Fielding-Smith, "Gulf states strive for food self-sufficiency," *Financial Times* (United Kingdom), 20 November 2013.
- 8) UAE, Saudi firms to invest US\$1.3b in agriculture in Black Sea region," *Gulf News*, 11 October 2017.
- 9) To feed UAE, India plans special farms, infrastructure for export," *Times of India*, 6 March 2017.
- 10) Asit K. Biswas, "India must tackle food waste," www.weforum.org, 12 August 2014.
- 11) Manipadma Jena, "India's food security rots in storage," www.ipsnews.net, 21 June 2013.
- 12) Neeta Lal, "India's Grain Drain," *Asia Sentinel* (Hong Kong), 11 April 2014.
- 13) India to fill Mangalore strategic reserve with UAE oil," *Reuters*, 25 January 2017.
- 14) India-UAE joint statement during state visit of Crown Prince of Abu Dhabi to India," www.mea.gov.in, 26 January 2017.
- 15) Talmiz Ahmad, "New Silk Roads of the 21st Century: GCC-Asia Economic Connectivities and their Political Implications," in Ranjit Gupta et. al (Ed.), *New Gulf Security Architecture: Prospects and Challenges for an Asian Role* (Gerlach Press, Berlin, 2014).
- 16) Kristian Coates Ulrichsen, "The Gulf States are turning to Asia in a big way. Here's why it matters," *Washington Post*, 21 April 2017.
- 17) Shifting energy markets spur Gulf tilt towards Asia," *Oxford Analytica*, 27 August 2013.
- 18) Ibid.
- 19) GCC Trade and Investment Flows: The emerging market surge," *Economist Intelligence Unit* (London, 2011), p.3; and Hanif Hassan Ali Al Qassim, "South-South trade cooperation key to sustainable and inclusive model of globalisation", *Inter Press Service News Agency*, 12 September 2017.
- 20) Josh Wood, "GCC exposed to food security risks from maritime choke points," *The National*, 27 June 2017.
- 21) Yacoub Ismail, "UAE base in Berbera: New challenge or opportunity?" www.foreignpolicynews.com, 12 April 2017.
- 22) Francis Mathew, "Expanding naval presence in the Red Sea," *Gulf News* (UAE), 1 March 2017. Details of this military base are at: <https://www.thesfanews.net/analysis-uae-military-base-assab-eritrea/>.
- 23) Lee Cordner, "Progressing maritime security cooperation in the Indian Ocean," *Naval War College Review*, Vol. 64, No. 4, Autumn 2011, p. 70.
- 24) Dhruva Jaishankar, "Indian Ocean region: A pivot for India's growth," www.brookings.edu, 12 September 2016.
- 25) Mr Modi's ocean view," *The Hindu*, 17 March 2015.
- 26) Justin Gibbins, "Power play: The United Arab Emirates' new approach to geopolitics," *Journal of Middle Eastern Politics and Policy*, 9 January 2017.
- 27) Joint Statement between the United Arab Emirates and India," www.pib.nic.in, 17 August 2015.
- 28) Mohammed Sinan Siyech, "The India-UAE Strategic partnership in regional context: A zero-sum game?" *Middle East Institute* (Washington DC), 16 May 2017.
- 29) India eyeing joint aircraft production with UAE," www.defenseworld.net, 25 January 2017.